

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في
المسائل الضريبية
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '٤' من جدول الأعمال المؤقت*
مناقشة المسائل الموضوعية المتصلة بالتعاون
الدولي في المسائل الضريبية: مسائل أخرى:
بناء القدرات

برنامج الأمم المتحدة لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي

مذكرة من الأمانة العامة

١ - تقدم الورقة الواردة في مرفق هذه المذكرة استعراضا عاما ومعلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي تحت مسؤولية مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

* E/C.18/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190816 170816 16-13204 (A)



المرفق

برنامج الأمم المتحدة لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي

أولا - الارتباط بخطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - يعترف كل من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) بتنمية القدرات كجزء لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وهما يدعوان إلى تعزيز الدعم الدولي وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية بشكل فعال ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢ - وفي إضافة كبرى لمضمون كل من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، تكرّس خطة عمل أديس أبابا أحد مجالات عملها لبناء القدرات تحديداً، وهو ما يشمل التزاما جامعاً بتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال في البلدان النامية، ويشمل كذلك التزامات ببناء القدرات في كل مجال من مجالات العمل الأخرى، وهو ما يؤكّد بالمبدأ القائل بوجود أن تكون تنمية القدرات مدفوعةً بالقوى القطرية وأن تلبّي الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد وتعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

٣ - وفي مجال تعبئة الموارد المحلية، يشير كل من خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ إلى ضرورة مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات. وتتضمن خطة عمل أديس أبابا التزامات بتوفير الدعم الدولي للبلدان النامية المحتاجة كي تحقق أهدافاً معيّنة في مجال تعزيز الإيرادات المحلية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بهدف دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لبناء قدراتها الوطنية.

٤ - وتشدد خطة عمل أديس أبابا على ضرورة زيادة حجم التعاون الضريبي الدولي، وتوصي بأن تكون الجهود المبذولة في هذا الصدد عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماماً الاحتياجات والقدرات المختلفة للبلدان كافة. وهي تقرّ في هذا الصدد بالحاجة إلى توفير المساعدة التقنية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي وفيما بين بلدان الجنوب، بحسب الاحتياجات المختلفة للبلدان.

٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تدعو خطة عمل أديس أبابا إلى مزيد من الحرص على شمول الجميع، وتشدد على أهمية مشاركة البلدان النامية في هذا العمل، بما في ذلك من خلال الشبكات الإقليمية، وذلك لتمكين جميع البلدان من الاستفادة منه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ترحب الخطة بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجائها الفرعية، فهي توفر منتدى للتعاون والحوار الشامل للجميع فيما بين السلطات الضريبية الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية.

ثانياً - الولاية

٦ - أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٤/٢٠١٣ و ١٢/٢٠١٤ تأكيد الولاية المسندة إلى مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال تنمية القدرات ووسّع نطاق هذه الولاية. ونوّه المجلس بما أحرزه مكتب تمويل التنمية، في نطاق ولايته، من تقدّم في عمله المتعلق بوضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي بهدف تعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في البلدان النامية على وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة تدعم تحقيق المستويات المنشودة من الاستثمار العام والخاص ومكافحة التهرب من دفع الضرائب. وطلب المجلس من المكتب أيضاً أن يواصل عمله في هذا المجال بالشراكة مع الجهات المعنية الأخرى، وأن يواصل تطوير أنشطته.

ثالثاً - علاقة البرنامج باللجنة

٧ - نظراً لأن مكتب تمويل التنمية يدعم اللجنة بأعمال الأمانة، فإن أعمال برنامجها لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي تستند إلى حد كبير إلى نواتج اللجنة، حيث يُتوخى نشر وتفعيل هذه النواتج كأدوات لتنمية القدرات لفائدة البلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يضطلع مكتب تمويل التنمية بأنشطة التدريب وغيرها من أنشطة تنمية القدرات، وينفذ أيضاً برامج التعاون التقني بالاستعانة بمواد مستندة إلى النواتج الرئيسية للجنة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعدّ مكتب تمويل التنمية إسهامات في أعمال اللجنة بناء على طلبها: ومن ذلك على سبيل المثال إعداد الورقات العملية المتعلقة بالتفاوض على المعاهدات الضريبية كإسهام في آخر تنقيح لدليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

تسهيلاً لتعميم دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية واستخدامه في البلدان النامية، أعدّ مكتب تمويل التنمية دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بأسعار التحويلات، إلى جانب الدورة التمهيدية في هذا الموضوع. وقد أعدّ البرنامج التدريبيان هذان بالتشاور مع ممثلي البلدان النامية وأعضاء لجنة الخبراء، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وبلاستناد إلى الإسهامات المقدّمة من هذه الجهات.

وقدّمت الدورتان الدراسية والتمهيدية بنجاح في أفريقيا بالتعاون مع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالتعاون مع مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب. وحتى الآن، شارك موظفو الضرائب من ٣٤ بلداً في كلتا المنطقتين في الدورتين الدراسية والتمهيدية. ويعتزم مكتب تمويل التنمية مواصلة تقديم هذين البرنامجين التدريبيين على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في مناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، ستُعدّ نسخة إلكترونية من الدورة التمهيدية لتعميمها على جمهور أكبر عبر الإنترنت.

وبعد نجاح البرنامجين التدريبيين المذكورين أعلاه، أعربت عدّة بلدان عن رغبتها في الحصول على المساعدة التقنية على المستوى القطري استناداً إلى دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية. ويجري تنفيذ مشروع للتعاون التقني على سبيل التجريب لأول مرة لفائدة هيئة الضرائب في إكوادور.

٨ - ولدى قيام مكتب تمويل التنمية بإعداد وتنفيذ برنامجه لتنمية القدرات، فإنه يستفيد أيضاً بشكل كامل من الخبرات الفريدة وشبكات المعارف التي يتمتع بها أعضاء اللجنة الذين يقومون بأدوار في البرنامج كخبراء/مستشارين. فهم يدعمون البرنامج بطرق عديدة، بما في ذلك: (أ) المساهمة في تحديد احتياجات البلدان النامية لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي؛ (ب) المساعدة في تحديد الموارد المتاحة بالفعل واقتراح الأدوات التي ينبغي تطويرها لسد الفجوات القائمة ومعالجة احتياجات البلدان النامية؛ (ج) تقديم الإسهامات والتعليقات بخصوص إعداد مواد بناء القدرات وإجراء استعراض تقني لهذه المواد؛ (د) المشاركة والمساهمة في أنشطة تنمية القدرات التي ينظمها مكتب تمويل التنمية.

٩ - وقد أنشأت اللجنة أيضاً فريقاً استشارياً معنياً بتنمية القدرات، وكلّفته بتقديم التوصيات بخصوص بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال التعاون

الدولي في المسائل الضريبية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعتاون الفريق الاستشاري مع برنامج الأمم المتحدة لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي للتأكد من أن أنشطة البرنامج تعكس أعمال اللجنة بصورة وافية، وأنها تراعي احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وأنها لا تشكل تكراراً للأدوات والموارد الموجودة بالفعل تحت تصرف البلدان النامية، بل تكملها بفعالية.

رابعاً - السمات الرئيسية

١٠ - ينصبّ تركيز برنامج الأمم المتحدة لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي على التحديات والأولويات الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ومن منطلق إدراك أن البلدان التي لديها خبرات أكبر في التعامل مع المسائل الضريبية الدولية لديها الفرصة للاستفادة من أدوات ومبادرات بناء القدرات الأكثر تقدماً المتاحة بالفعل عن طريق جهات أخرى، يهدف البرنامج إلى دعم البلدان الأقل خبرة لكي تواكب العصر وتكون قادرة على الاستفادة هي أيضاً من الأدوات والمبادرات القائمة الأخرى.

١١ - وتتمثل إحدى السمات المميزة للبرنامج، الذي يشمل مجموعة من أدوات تنمية القدرات والموارد الأخرى المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، في كون عمليات الإعداد والتنفيذ نتاجاً للتفاعل التعاوني الفريد بين الممثلين الحكوميين من البلدان النامية وأعضاء اللجنة ومجموعة متنوعة من الخبراء المعروفين عالمياً وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وتؤدي المشاورات التي تُجرى مع مسؤولي الضرائب من البلدان النامية خلال جميع مراحل إعداد وتنفيذ الأنشطة دوراً محورياً في ضمان كون هذه الأنشطة مستندة إلى الطلب بشكل حقيقي ومرتبطة بالواقع وفعالة من وجهة نظر البلدان المستفيدة.

أعدّ دليل الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة في مجال إدارة معاهدات الازدواج الضريبي للبلدان النامية من خلال الجهود التعاونية وبإسهام من مسؤولي السلطات الضريبية الوطنية ووزارات المالية في ٣٥ بلداً نامياً تمثل جميع مناطق العالم، وبالتعاون كذلك مع أعضاء اللجنة والخبراء الضريبيين المرموقين وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وجماعة شرق أفريقيا، ومركز البلدان الأمريكية لإدارات الضريبة، والاتفاق الضريبي الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٢ - ويُحرص على التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والخبراء لتعزيز أوجه التكامل وتجنب الازدواجية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمجالات التركيز والخبرة والمزايا النسبية الخاصة بكل من هذه الجهات. ويركّز أيضا على إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية للإدارات الضريبية، بما في ذلك المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب ومركز البلدان الأمريكية للإدارات الضريبية. فبفضل ما يتوافر لهذه المنظمات من شبكات ومعرفة بالنظم الضريبية والإدارات الضريبية وما تقوم به من أدوار فاعلة في تقديم المساعدة المستمرة للبلدان في منطقة كل منها، فهي تحتل مكانة فريدة تمكّنها من تقديم الدعم في تحديد ماهية أنشطة تنمية القدرات المطلوبة وتنفيذها على الصعيد الإقليمي وكفالة استدامتها.

بذل مكتب تمويل التنمية ومركز البلدان الأمريكية للإدارات الضريبية جهودا مشتركة لتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات الإدارات الضريبية في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال قياس تكاليف المعاملات الضريبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد انصبّ تركيز المشروع على إعداد منهجية قائمة على البيانات الواقعية لتقييم التكلفة التي يتكبّدها دافعو الضرائب للامتثال للقواعد الضريبية والتكلفة التي تتكبّدها الإدارات الضريبية لتحصيل الضرائب. وقد نُفّذ هذا المشروع بهدف التعرف على الإصلاحات الممكن إجراؤها لتقليل هذه التكاليف، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الامتثال وإيجاد نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة، مما يولّد زيادات مستدامة في الإيرادات الحكومية المتاحة لتمويل الأهداف الإنمائية الوطنية.

وقد طُوّرت المنهجية المذكورة أعلاه بالتشاور مع ممثلين من ١٣ بلدا ناميا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجرى تطبيقها على سبيل التجريب الأولي في أوروغواي وكوستاريكا. وبعد ذلك تم تطبيقها أيضا بواسطة إدارتي الضرائب في البرازيل وشيلي. وتُستعرض المنهجية ونتائج التطبيق التجريبي في المنشور المعنون "قياس تكاليف المعاملات الضريبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" (متاح بالإسبانية والإنكليزية).

خامسا - مجالات العمل

ألف - معاهدات الازدواج الضريبي

١٣ - يتمثل أكثر الأعمال تقدماً في العمل المضطلع به في مجال معاهدات الازدواج الضريبي بالاستناد إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. وفي هذا المجال، ينفذ مكتب تمويل التنمية سلسلة من مبادرات تنمية القدرات.

١٤ - وتعرف دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي بأساسيات معاهدات الازدواج الضريبي وتكسب المشاركين فهما جيدا لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بما في ذلك أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الاتفاقية النموذجية لضرائب الدخل ورأس المال التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتوفر الدورة الدراسية، التي عادةً ما تقدم في سياق إقليمي، مادةً يتم تدريسها بواسطة خبراء معروفين عالميا ومدرّبين من موظفي الأمم المتحدة. ويُدعى الخبراء الإقليميون طوال الدورة لتوفير منظورات عملية مرتبطة بالسياقات المحلية وأمثلة منطبقة على ممارساتهم القطرية. وتدمج الدورة أيضا بين الجوانب النظرية وكم كبير من المواد العملية في شكل أمثلة ودراسات فردية تتم مناقشتها في مجموعات صغيرة. وتعدّ الطبيعة التفاعلية للدورة واحتوائها على جوانب إقليمية أمرا ميسراً لتبادل الأفكار فيما بين المشاركين من مختلف بلدان الجنوب.

تم إعداد دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي من خلال تفاعل تعاوني فريد بين مجموعة متنوعة من المؤلفين والمساهمين والعديد من أعضاء اللجنة وموظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تحليل القواعد التعاهدية الخاصة بأنماط تقاسم البلدان لحقوق تحصيل الضرائب على الإيرادات العابرة للحدود، تتناول الدورة الأحكام التعاهدية الخاصة بإزالة الازدواج الضريبي الدولي والأحكام الإدارية الرامية إلى ضمان التطبيق الفعّال للمعاهدات الضريبية.

وقدّمت الدورة بنجاح في أفريقيا بالتعاون مع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالتعاون مع مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب. وحتى الآن، شارك موظفو الضرائب من ٤٤ بلدا في كلتا المنطقتين في هذه الأنشطة. وسيواصل مكتب تمويل التنمية تقديم هذه البرامج التدريبية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في مناطق أخرى.

١٥ - ويتوافق تقديم دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي مع استخدام دورة الأمم المتحدة التمهيدية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي، التي تقدم مدخلا موجزا للجوانب الأساسية للمعاهدات الضريبية. وجمهور الدورة التمهيدية المستهدف هو موظفو الضرائب الذين ليست لديهم خبرة سابقة في هذا المجال. وهي تمثل أيضا متطلبا مسبقا للمشاركة في الدورة الدراسية، وذلك لإكساب المشاركين معرفة ببعض الأساسيات المشتركة وتمكينهم من الاستفادة من الدورة الدراسية بشكل أكبر. ويجري إعداد نسخة شبكية من الدورة التمهيدية.

١٦ - وفي مجال التفاوض على المعاهدات الضريبية، وبناء على توصية من أعضاء اللجنة، بذلت الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهدا مشتركا لإنشاء حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة في مجال التفاوض على المعاهدات الضريبية، التي تقدّم للمشاركين في مفاوضات المعاهدات الضريبية من البلدان النامية مرة كل سنتين. وبناء على طلب اللجنة، عمل مكتب تمويل التنمية أيضا على إعداد سلسلة من الورقات العملية بشأن المشاكل التي تواجه خلال التفاوض على المعاهدات الضريبية من منظور البلدان النامية، وتم إصدارها تحت عنوان "ورقات عن مواضيع مختارة في مجال التفاوض على المعاهدات الضريبية للبلدان النامية". وقُدّمت هذه الورقات إلى اللجنة كإسهام في عملها في هذا المجال، وأدرج موجز لمحتوى الورقات في التحديث الصادر مؤخرا لدليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الذي أعدته اللجنة من خلال لجنّتها الفرعية المعنية بالدليل العملي للتفاوض على المعاهدات الضريبية.

من خلال حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التفاوض على المعاهدات الضريبية، يكتسب المشاركون في مفاوضات المعاهدات الضريبية من البلدان النامية خبرة عملية في هذا المجال. فهي توفرّ تمارين تقوم على محاكاة عمليات التفاوض على جميع أحكام معاهدة ضريبية بين بلدين وهميين (أحدهما متقدم النمو والآخر نام) استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والاتفاقية النموذجية لضرائب الدخل ورأس المال لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد حضر الدوريتين الأوليين لحلقة العمل (المعقودتان في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦) ممثلون من ٣٧ بلدا ناميا.

١٧ - وفي مجال إدارات الضرائب، قام مكتب تمويل التنمية، في إطار مشروع يتم تنفيذه بالاشتراك مع الاتفاق الضريبي الدولي، بإعداد دليل الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة في مجال إدارة معاهدات الازدواج الضريبي للبلدان النامية. ويهدف هذا المنشور المصمم خصيصا للبلدان النامية إلى تزويد هذه البلدان، ولا سيما البلدان التي تعتمد اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بتوجيهات عملية من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدات الازدواج الضريبي. ويُستخدم الدليل، المتاح بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، في أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تتناول قضايا محددة في مجال إدارة أحكام المعاهدات الضريبية.

باء - أسعار التحويلات

١٨ - يهدف دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية إلى تلبية الحاجة التي كثيرا ما تُعرب عنها البلدان النامية إلى توجيهات أوضح بشأن الجوانب السياسية والإدارية لتطبيق أساليب تحليل أسعار التحويلات على المعاملات التي تتم داخل مجموعات الكيانات التي تتكون منها المؤسسات المتعددة الجنسيات. وعلى وجه الخصوص، يستهدف الدليل البلدان التي تسعى إلى تطبيق مبدأ الاستقلالية في التعامل مع مسائل التسعير الداخلي على مسائل أسعار التحويلات، وذلك على النحو الذي أُقرّ في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية وفي الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٩ - وتهدف دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بأسعار التحويلات، التي تستند إلى الدليل العملي للأمم المتحدة، إلى تفعيل هذا الإطار فيما بين السلطات المختصة في البلدان النامية، وذلك بغية تقديم الدعم لها في التعامل مع أسعار التحويلات. وتحقيقا لهذه الغاية، تعرّف الدورة بمبادئ ومنهجيات أسعار التحويلات وتتناول المشاكل العملية الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في تطبيق هذه المبادئ والمنهجيات. وعلى غرار دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي، تقدم هذه الدورة في سياقات إقليمية، بمشاركة خبراء من الإدارات الضريبية لبلدان المنطقة المعنية لتوفير منظورات عملية مرتبطة بالسياقات المحلية وأمثلة منطبقة على ممارساتهم القطرية طوال الدورة.

٢٠ - وتكمّل الدورة الدراسية بدورة الأمم المتحدة التمهيدية المتعلقة بأسعار التحويلات التي تستهدف جمهورا من المسؤولين ذوي الخبرة المحدودة أو المتعددة في هذا المجال، حيث تقدم لهم استعراضا عاما للمفاهيم الأساسية في مجال أسعار التحويلات. وهي تمثل أيضا متطلبا مسبقا للمشاركة في الدورة الدراسية، وذلك لإكساب المشاركين معرفة ببعض الأساسيات المشتركة وتمكينهم من الاستفادة من الدورة الدراسية بشكل كامل.

جيم - حماية الوعاء الضريبي في البلدان النامية

٢١ - تتمثل الأداة الرئيسية التي أعدها مكتب تمويل التنمية في مجال حماية الوعاء الضريبي في البلدان النامية في المنشور المعنون دليل الأمم المتحدة بشأن قضايا مختارة في مجال حماية الوعاء الضريبي في البلدان النامية، الذي تم عرضه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥) كأحد النواتج الملموسة التي تصبّ في اتجاه تحقيق أهداف المؤتمر. ويهدف الدليل إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على زيادة استغلالها لإمكانات تعبئة الإيرادات المحلية من خلال حماية وتوسيع الوعاء الضريبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم الاستناد إلى العمل الذي أنجزته اللجنة ولجانها الفرعية ذات الصلة في هذا المجال، بما في ذلك أعمال اللجنة الفرعية المعنية بقضايا تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في البلدان النامية، فضلاً عن أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذا الموضوع، حسب الملاءمة، بهدف تكملة هذا العمل من زاوية تنمية القدرات لصالح البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، يهدف الدليل إلى تبسيط جميع المواد ذات الصلة وتلخيصها وتنظيمها بشكل ممنهج بهدف توفير معلومات موجهة نحو تلبية احتياجات البلدان النامية، بما في ذلك من خلال توفير أمثلة عملية مصممة خصيصاً لتلائم معطيات الواقع في تلك البلدان.

لدى إعداد دليل الأمم المتحدة بشأن قضايا مختارة في مجال حماية الوعاء الضريبي في البلدان النامية، بُذلت جهود خاصة على صعيد التماس الإسهامات والتعليقات من البلدان النامية وأعضاء اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظّم مكتب تمويل التنمية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حلقتي عمل مخصّصتين عقدتا في نيويورك وفي باريس. وشارك في هذين الاجتماعين وساهم فيهما مسؤولون حكوميون من ٢١ بلداً نامياً تمثل جميع مناطق العالم، وعدد من أعضاء اللجنة، إلى جانب ممثلين من المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومركز البلدان الأمريكية للإدارات الضريبية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتفاق الضريبي الدولي. وأخذت تعليقات هؤلاء المشاركين واقتراحاتهم في الاعتبار عند استعراض مشاريع الفصول ووضع الصيغة النهائية للدليل.

٢٢ - ويهدف الدليل إلى مساعدة البلدان النامية في ثلاثة مجالات هامة، ألا وهي: (أ) التفاعل والمشاركة الفعّالة في العمليات الدولية ذات الصلة التي يتم خلالها وضع المعايير وفي عمليات صنع القرار، بما في ذلك منتديات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ب) تقييم أهمية وجدوى الخيارات المختلفة لحماية وتوسيع الوعاء الضريبي للبلدان، بما في ذلك تلك المقترحة في سياق العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح؛ (ج) التنفيذ الفعال والمستمر لأنسب الخيارات التي من شأنها إفادة البلدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم الدليل دراسة لأعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، إلى جانب تحليل الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة المسائل ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يهدف الدليل إلى دعم البلدان النامية في تحديد أنسب الطرائق لحماية أوعيتها الضريبية، مع مراعاة احتياجاتها ومستويات تنميتها، إلى جانب المعوقات التي تواجهها على صعيدي الموارد والقدرات. وبالإضافة إلى تناول المسائل التي يُنظر فيها أيضاً في سياق أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتقاسم الأرباح، فمن أجل استعراض الجوانب السياسية والتنفيذية الأساسية المستند إليها من منظور البلدان النامية، يتناول الدليل أيضاً مواضيع أخرى أفادت البلدان النامية بأنها تهمّها بصفة خاصة على صعيد حماية الوعاء الضريبي، ألا هي: (أ) فرض الضرائب على الخدمات العابرة للحدود؛ وفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحققة التي يجنيها غير المقيمين؛ والخوافز الضريبية.

٢٣ - وفي الوقت الحالي، يعمل مكتب تمويل التنمية على إعداد طبعة محدّثة وموسعة للدليل، مع مراعاة القضايا الناشئة الجديدة وآخر التطورات الدولية فيما يتصل بتآكل الوعاء الضريبي وتقاسم الأرباح وحماية وتوسيع الوعاء الضريبي للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تكملة وتفعيل الدليل بتوجيهات أعمق وأكثر اتساقاً بالمنحى العملي، إلى جانب جعله في متناول جمهور أوسع من أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان النامية، يعمل مكتب تمويل التنمية على إعداد سلسلة من الحافظات العملية فيما يتعلق بحماية الأوعية الضريبية للبلدان النامية. والمقصود بهذه المواد العملية هو مساعدة مسؤولي الضرائب في البلدان النامية على إدراك الأسباب الرئيسية لتآكل الوعاء الضريبي في بلدانهم، وتحديد المشاكل المهمة في سياق القانون الضريبي المحلي وشبكة المعاهدات الضريبية، وذلك بهدف تقييم مختلف الخيارات المتاحة لهم لمعالجة هذه المسائل على نحو فعال.

٢٤ - وفي الوقت الحالي، يعمل مكتب تمويل التنمية على إضفاء اللمسات الأخيرة على المجموعة الأولى من الحافظات العملية التي تتناول مسألة المدفوعات المتسببة في تآكل الوعاء الضريبي المسددة مقابل الخدمات والفوائد والإيجارات والعائدات. وعلى ضوء المطالب التي أعربت عنها البلدان النامية في عدة مناسبات، سيتم إعداد حافظات عملية إضافية لمعالجة

مسائل أخرى تهمّ البلدان النامية وتنطبق عليها بصفة خاصة، بما في ذلك ما يتصل بالقواعد العامة لمكافحة إساءة الاستغلال وبفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية.

جرى إطلاع عدد من المسؤولين الحكوميين من ٣٠ بلدا ناميا وإطلاع أعضاء اللجنة، إلى جانب ممثلي المنظمات الضريبية الدولية والإقليمية، على المجموعة الأولى من مشاريع الحافظات العملية المتعلقة بالمدفوعات المتسببة في تآكل الوعاء الضريبي، وجرى مناقشتها معهم في حلقتي عمل عُقدت إحداهما في مدينة بنما في حزيران/يونيه ٢٠١٥ والأخرى في برلين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ويعتزم مكتب تمويل التنمية إجراء مزيد من المشاورات مع ممثلين من البلدان النامية بخصوص مشاريع الحافظات العملية الموجودة بالفعل ومشاريع الحافظات العملية الإضافية التي سيتم إعدادها لمعالجة مسائل أخرى ذات صلة في مجال حماية الأوعية الضريبية للبلدان النامية، وذلك بهدف استخلاص وعكس وجهات نظر هذه البلدان بخصوص الصيغ النهائية لهذه المواد بصورة أشمل.